

مقدمة

تحتل العلاقات المصرية- الأمريكية مكاناً بارزاً في تاريخ مصر المعاصر، مع بداية أفول نجم القوى الغربية الإمبريالية في العالم العربي، تلك القوى التي دعمت وجودها في المنطقة من خلال الوجود الاحتلالي العسكري والإستراتيجي، ولعبت دوراً بارزاً في رسم خريطة المنطقة عندما أخت شواهد سقوط الدولة العثمانية مع اشتعال أوار الحرب العالمية الأولى. فقد ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالشرق العربي عامة ومصر خاصة مع تزايد مصالحتها البترولية ومع تخليها عن سياسة العزلة، وسعيها للعب دور أكثر فعالية على الساحة الدولية منذ مطلع الأربعينيات في إطار أحداث الحرب العالمية الثانية.

ورغم الوجود البريطاني في مصر، وخفة وزن المصالح الاقتصادية الأمريكية عند بداية الحرب العالمية الثانية، إلا أن مصر كانت موضع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، لما لها من أهمية إستراتيجية في المنطقة، وما لها من ثقل ثقافي في العالم العربي، وما كادت تلوح فرصة النهوض لنصرة الحلفاء أمامها عند تأزم الموقف العسكري في الميدان الأوروبي وانتقال المعركة بين المحور- بزعامة ألمانيا- والحلفاء إلى شمال أفريقيا، حتى سعت الولايات المتحدة للعب دور الشريك لبريطانيا تمهيداً لوراثة في المنطقة، والتصدي لزعامة الغرب في عالم ما بعد الحرب.

وحظيت مصر باهتمام خاص عند مخططي الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب، فكانت مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط- التي قصد بها تطويق الاتحاد السوفيتي- تتمحور حول مصر، فقد حلمت أمريكا أن تجعل مصر القاعدة الأساسية لخطتها الإستراتيجية، ولكنها لقيت معارضة شديدة من الحكم الوطني في مصر عند طرح الفكرة قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢، كما لقيت مراوغة بارعة من حكومة ثورة يوليو طوال الخمسينيات، ثم ما لبث العداء أن استحکم بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، عندما لعبت مصر دور القوة الإقليمية، فكان العد التنازلي لضرب نظام الحكم في مصر الذي بدأ عام ١٩٦٤، وانتهى بسحق قوة مصر العسكرية في يونيو ١٩٦٧.

ومع تلك التحولات الدرامية في العلاقات السياسية بين مصر وأمريكا، كانت محاولة إقامة قاعدة للمصالح الاقتصادية الأمريكية تسير بخطى وثيدة، تسرع أحياناً، وتتجمد أحياناً أخرى، وأصبحت العلاقات الاقتصادية تمثل مكوناً مهماً لأساليب الصراع الدولي في مرحلة الحرب الباردة.

ونظراً للأهمية البالغة لهذه الصفحة من صفحات تاريخ مصر المعاصر، كانت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة موضع اهتمام الباحثين المهتمين بالشرق الأوسط في الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، فقدمت بعض الأطروحات الجامعية التي عالجت تلك العلاقات وعرف بعضها الطريق إلى النشر، كما كتب بعض من لعبوا أدواراً في تلك الحلبة خواطرهم عنها، وسجلوا أفكارهم في كتب مهمة دارت لها المطابع في الغرب.

وأدلى المصريون والعرب بدلوهم في هذا المجال، فأخرجت مراكز البحوث السياسية

دراسات عديدة فى هذا المجال وصدرت كتب محدودة العدد، قدمت وجهة النظر العربية فى الدور الأمريكى تجاه العالم العربى عامة ومصر خاصة .

ولكن أحداً لم يهتم بالبحث فى القاعدة الاقتصادية للعلاقات المصرية الأمريكية، فلم تصدر - حتى الآن - دراسة رصينة تعالج العلاقات الاقتصادية بين البلدين بأى لغة من اللغات، حتى جاءت هذه الدراسة التى يسعدنى أن أقدمها للقارئ العربى الكريم لتسد فراغاً كبيراً فى مجال الدراسة، وتضع باقتدار حجر الزاوية للدراسة فى هذا المجال .

وتأتى أهمية هذه الدراسة من سيرها لأغوار المصادر الأصلية، وخاصة وثائق الخارجية الأمريكية المحفوظة بالأرشيف القومى الأمريكى، والتى لم يسبق نشرها أو توظيفها فى البحث فى العلاقات المصرية الأمريكية، فقامت الباحثة بتمحيصها، واستخراج دلالاتها وتحليلها بقدر كبير من الدقة، مع مقارنتها بما هو متاح من المصادر الوثائقية المصرية غير المنشورة والمنشورة، إضافة إلى تمشيط الدوريات العربية والأجنبية تمسيطاً دقيقاً لاستخراج المادة المحدودة المتعلقة بموضوع البحث، فجاءت الدراسة فى نهاية الأمر إضافة ثمينة للبحث التاريخى، تلقى أضواء باهرة على دائرة ظلت فى الظل ردحاً طويلاً من الزمان .

وتعالج هذه الدراسة العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية منذ بدأت الولايات المتحدة نشاطها كشريك لبريطانيا فى مركز تموين الشرق الأوسط عام ١٩٤٢، حتى قرار سحب تمويل السد العالى عام ١٩٥٦، وما ترتب عليه من آثار على مسيرة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، فهى هنا تفسر الكثير من حالات الحركة والسكون فى العلاقات السياسية بين البلدين، وتقدم تحليلاً دقيقاً يضع العلاقات السياسية فى إطار المصالح الاقتصادية الأمريكية فى مصر، مما يجعل منها مرجعاً لا غنى عنه للباحثين فى هذا المجال .

أما صاحبة هذه الدراسة د. مرفت صبحى غالى، فهى من خير من تخرجوا فى قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة، ومن أكثرهم جداً ودأباً ومثابرة على البحث، ومن أقدرهم على امتلاك أدوات البحث ومنهجه . تكشف موهبتها وهى ما تزال بعد فى مرحلة الليسانس وأعدت أطروحة ممتازة للماجستير عاجلت فيها العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، فاكتملت خبرة بالبحث فى هذا المجال، استثمارها استثماراً جيداً فى معالجتها لهذه الدراسة التى نالت بها درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة وتبادلها مع الهيئات العلمية الدولية .

ولا ريب أن القارئ الكريم سوف يلحظ من قراءته لهذا الكتاب أنه أمام باحثة واعدة، قادرة على تقديم عطاء علمى جاد وجديد يثرى المكتبة التاريخية، ويضعها فى مصاف المؤرخين المتميزين .

والله والوطن العزيز من وراء القصد

د. /رعوف عباس حامد

القاهرة فى ١١/٥/١٩٩٨

المقدمة

ترجع أهمية دراسة هذا الموضوع إلى أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا في الفترة موضوع البحث ١٩٤٢ - ١٩٥٧ ذات أهمية قصوى لفهم طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين . إذ أن العلاقات الاقتصادية بين أي دولتين تؤثر في العلاقات بين البلدين وتتأثر بها . ولما كانت الدراسات السابقة قد عنيت بدراسة العلاقات السياسية في ذات الفترة ولم تنطرق للعلاقات الاقتصادية إلا على نطاق ضيق ، فقد رُؤى أن تنصب هذه الدراسة على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى وليس معنى ذلك أنها أغفلت الجوانب السياسية بل عالجتها في ضوء ما يخدم موضوع البحث الرئيسي .

فقد شهدت فترة الدراسة بداية اهتمام أمريكا بتنمية علاقاتها الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، نظرا لأهمية موقع مصر الاستراتيجي والاستفادة من مواردها الاقتصادية وفتح أسواق جديدة أمام الاستثمارات الأمريكية وزيادة تصريف السلع الأمريكية بها . هذا في الوقت الذي حاولت فيه مصر كسر حدة السمة الزراعية الذي تميز بها الاقتصاد المصري ومحاولة تنويع الإنتاج الزراعي والتخلص من الاعتماد على المحصول الواحد - القطن - وذلك عن طريق التحول إلى تنمية بعض قطاعات الانتاج الاقتصادي الأخرى كالقطاع الصناعي والتخفيف من حدة تبعية الاقتصاد المصري للاقتصاد البريطاني .

وقد وقع الاختيار على عام ١٩٤٢ كبداية لموضوع الدراسة لأنه في ذلك العام بالتحديد اشتركت أمريكا فعليا في مركز تومين الشرق الأوسط - الذي أنشأته بريطانيا عام ١٩٤١ للتحكم في الموارد الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط لتعويضها لخدمة المجهود الحربي للحلفاء في فترة الحرب - مما أتاح لها الفرصة للوقوف على وضع السوق المصرية عن قرب ودراسة إمكانيات تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في ضوء المتغيرات التي أفرزتها الحرب بظهور أمريكا كقوة عظمى وبداية أفول نجم بريطانيا علي الساحة الدولية عقب خروجها من الحرب منهكة اقتصاديا ، كما اُختير عام ١٩٥٧ كنهاية لفترة الدراسة لأنه في ذلك العام بدأ توتر العلاقات الاقتصادية بين البلدين - إلى حد ما - عقب سحب أمريكا لتمويل مشروع السد العالي بأسوان ، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة للعلاقات الاقتصادية بينهما تميزت بسمات تختلف عن المرحلة السابقة . لذلك رؤى توقف البحث عند هذا العام لأنه يعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وليس معنى هذا أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا في فترة الدراسة تعد جزءا منفصلا عن العلاقات الاقتصادية بينهما بوجه عام بل أنها ترتبط بالفترة

السابقة عليها واللاحقة لها ، فالعلاقات الاقتصادية سلسلة متصلة بعضها البعض ، تتأثر بسابقتها وتؤثر في لاحقتها ، وإن تميزت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في فترة الدراسة بلامح خاصة ميزتها عن سابقتها ولاحقتها .

وتم تقسيم الدراسة إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة ، عالج التمهيد مختلف مظاهر العلاقات الاقتصادية بين البلدين في فترة ما بين الحربين - أي الفترة السابقة لفترة الدراسة - ، في حين تناول الفصل الأول دراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين إبان الحرب العالمية الثانية ، وجاء الفصل الثاني بهدف رصد وتحليل حركة التبادل التجاري بين البلدين عن طريق دراسة إحصاءات أهم الصادرات المصرية إلى أمريكا وأهم الواردات المصرية منها وأثر ذلك على السوق المصرية ، وحُصِّصَ الفصل الثالث لإبراز أهم المجالات التي استثمرت فيها رموس الأموال الأمريكية في مصر وأثرها على الاقتصاد المصري ، كما أُفرِدَ الفصل الرابع لدراسة مختلف المعونات الأمريكية التي حصلت عليها مصر في فترة الدراسة ومدى مساهمتها في تنمية بعض المشروعات الاقتصادية المصرية وإظهار مدى تأثير تلك المعونات بالعلاقات السياسية بين البلدين . هذا فضلا عن اهتمام الفصل الخامس والأخير بدراسة وتحليل موقف أمريكا من تمويل مشروع السد العالي بأسوان وتأثره بسياسة مصر الخارجية وسياسة أمريكا في منطقة الشرق الأوسط وانعكاس ذلك على العلاقات الاقتصادية بين البلدين واختتمت الدراسة بأهم ما تم التوصل إليه من نتائج بخلاف ما تناولته خاتمة كل فصل على حدة من نتائج خاصة بموضوعه .

وقد تم اعتماد الدراسة على الوثائق بالدرجة الأولى وخاصة غير المنشورة منها سواء المصرية أو الأمريكية أو البريطانية مع عدم أغفال المصادر الأخرى والمراجع التي تم تمسيطها والرجوع إلى معظم المراجع التي تناولت الموضوع حتى ولو مجرد إشارات والتي تمكنت الباحثة من الحصول عليها ، ولكن في مرحلة كتابة البحث فُضِّلَ الاستعانة بالوثائق بشكل أكبر ؛ لما تلقته من أضواء جديدة على الموضوع .

ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأبي وأستاذي الدكتور رموف عباس حامد لما أولاه لي من مساعدات فاقت حد الوصف ، والتي بدأت منذ أن كان الموضوع مجرد فكرة ، وأمدني بوثائق الأرشيف الأمريكي غير المنشورة والمتعلقة بفترة الدراسة ، كما زدوني بالعديد من المصادر والمراجع من مكتبته الخاصة ويسر لي مهمة الاطلاع في العديد من المكتبات وخاصة دار الوثائق القومية المصرية ، كما كانت لإرشاداته الأثر الكبير في إخراج هذا البحث بتلك الصورة وإن كانت هناك بعض النقاط الإيجابية فيرجع الفضل له ولتوجيهاته .

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور أحمد الشربيني السيد لما قدمه لى من مساعدات وخاصة فى الحصول على وثائق الخارجية البريطانية غير المنشورة أثناء مهمته العلمية فى لندن .
وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والامتنان للأخ العزيز الزميل الأستاذ ناصر أحمد إبراهيم المدرس المساعد بقسم التاريخ لما قدمه لى من عون فى مراجعة هذه الرسالة وما تجشمه فى سبيل ذلك من تعب وجهد وأخذ من وقته الكثير .
كما أتقدم بالشكر لكل العاملين بمختلف المكاتب التى ترددت عليها أثناء جمع المادة العلمية الخاصة بالرسالة لما قدموه لى من مساعدات يسّرت على مهمة الإطلاع وجمع المادة ووفرت لى الكثير من الوقت والمجد .

التعمير

لقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين - السابقة لفترة الدراسة - نمواً في العلاقات المصرية الأمريكية بدرجة دفعت البلدين إلى رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بينهما في أوائل العشرينات ، وقد شكلت السياسة الخارجية الأمريكية كذا العلاقات المصرية البريطانية ووضع بريطانيا التمييز في مصر إطار تلك العلاقات ، التي تبلورت في محاور رئيسية أهمها محور إقتصادي وآخر ثقافي ، وإن ظل الأخير يمثل حجر الزاوية لتلك العلاقات ، كما كان في الفترة السابقة لفترة ما بين الحربين . ومع هذا سيتم التركيز على الجانب الاقتصادي ، إذ أنه محور الدراسة.

الاصول التاريخية للعلاقات المصرية الامريكية :

لقد اتخذت أمريكا من سياستها الثقافية إزاء منطقة الشرق الأوسط ومصر سبيلاً لزيادة نفوذها بها . باعتبار أن هذا النشاط يجعلها تتمتع بسمعة طيبة لدى الشعب المصري وتبتعد عن الشعور العدائي الذي يكنه مظاهر الاستعمار القديم المتمثل في التدخل البريطاني المباشر في شئون مصر ، بمعنى أنها إتجهت لاختراق مصر بأسلوب مقنن يحفظ لها سمعتها الطيبة وتتمشى مع سياستها الخارجية^(١) .

وتمثل عصب النشاط الثقافي الأمريكي في مصر في عملية التبشير التي بدأتها جماعات الارساليات التبشيرية البروتستانتية الأمريكية منذ أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حيث شرعت في إقامة مؤسسات خدمية في مصر إستهدفت دعم النشاط التبشيري في المقام الأول منها المدارس والمستشفيات والمراكز الطبية والمؤسسات الخيرية كالملاجئ ، والتي خضعت مباشرة لإشراف إتحاد الكنائس المسيحية^(٢) .

فبالنسبة للمجال التعليمي قامت الأرساليات التبشيرية الأمريكية بإنشاء عدة مدارس يراجلها المختلفة من ابتدائية وثانوية وعلية في مختلف أنحاء القطر المصري . فبالى جانب المدارس التي أنشئت في القاهرة والاسكندرية إنتشرت أيضا تلك المدارس بمصر العليا - خاصة أسبوط -

(١) لينوار تشامبرز رايت (ترجمة فاطمة علم الدين عبد الواحد) : سياسة الولايات المتحدة الامريكية إزاء مصر . ١٨٣ - ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . ١٩٨٧ ، ص ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ميشيل كامل : أمريكا والشرق العربي ، دار الكاتب العربي للتأليف والنشر ، القاهرة ، ب ت ، ص ٧٢ .

Meyer, Gail E. : Egypt and the United States. The Formative years. Fairleigh Dickinson University (٢) Press. U.S.A., New Jersey, 1980. P. 36. Lenczowski, George: The Middle East in World Affairs, Second Edition . Cornell University Press. Ithaca, New York, 1956. p. 529.

والدلتا وقد قدمت من خلالها خدمات تعليمية على مستوى عالى ، بعد أن اهتمت بالمناهج التعليمية وتدرس اللغات وإعداد الكوادر التعليمية من البنين والبنات . وقد رأت الإرساليات الأمريكية فى المدارس مجالاً للتبشير ونشر المذهب البروتستانتى فى مصر عن طريق الأحتكاك المباشر بالطلبة وأولياء الأمور ، كما كانت تقبل جزءاً كبيراً من الطلبة الفقراء بمدارسها بالمجان . لذا حرصت على نشر مدارسها فى القرى حيث المستوى الاجتماعى والاقتصادى لغالبيتها الأهالى منخفضاً إلى حد كبير ، ليسهل إجتذابهم والتأثير عليهم^(١) . وقد توجت تلك الإرساليات جهودها التعليمية فى مصر بنجاحها فى إنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩١٩ ، التى كانت من أهم أهدافها - إلى جانب هدفها الرئيسى ألا وهو التبشير - نشر الثقافة الامريكية بين الشباب المصرى والعربى إذ أن القاهرة بموقعها الاستراتيجى الهام ومكانتها العلمية بين الدول العربية والإسلامية المجاورة يمكن أن تكون مركز إشعاع للثقافة الامريكية بين تلك الدول^(٢) .

أما فى المجال الخيرى فقد اهتمت الإرساليات التبشيرية الأمريكية بنشاطين - ذا تأثير مباشر وملموس على القطاعات المستفيدة - أحدهما خاص بالرعاية الصحية والآخر يعد من قبيل الرعاية الاجتماعية . فبالنسبة للنشاط الصحى أسست الإرساليات العديد من العيادات الطبية التى إنتشرت على مستوى القطر المصرى ، كذا بعض المستشفيات المزودة بعيادات خارجية ، من أهمها مستشفى أسيوط الأمريكى التى أسست عام ١٨٩١ والمستشفى الانجلى بالقاهرة التى أسست عام ١٩٣٧ . ومن خلال تلك العيادات والمستشفيات وعياداتها الخارجية وفرت نوعاً من الرعاية الصحية للمرضى بتزويدهم بالأدوية بأجور رمزية أو بالمجان وساعدتهم على إجراء العمليات بمستشفياتها . ونظراً لقصور الرعاية الصحية المقدمة من قبل الدولة فى تلك الفترة إستطاعت الإرساليات الأمريكية الاستفادة من هذا الوضع لنشر مذهبها البرتستانتى بين العديد من فئات الشعب المصرى عن طريق تقديم الرعاية الصحية لهم ، وبالتالي التبشير بين هؤلاء المرضى المترددون على العيادات أو المستشفيات . أما فيما يختص بالنشاط الآخر المتعلق بالمجال الخيرى ألا وهو الرعاية الاجتماعية ، فقد قدم عن طريق إنشاء الإرساليات التبشيرية بعض المؤسسات الخيرية المعروفة بالملاجئ ، التى قامت برعاية الأيتام والأرامل من مأكلى وملبس ورعاية صحية وتربوية . ومن أشهر

(١) علاء الدين عرفات عبد الغفار : العلاقات المصرية الأمريكية بين الحربين العالميتين ، رسالة ماجستير غير منشورة

مقدمة لكلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

De Novo , John A. : American Interests and policies in the Middle East during 1900-1939, Second Printing , Printed in the U.S. of America at the North Central Publishing C^o, paul st., 1968, p.366.

(٢) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، ٢٣٠ .

تلك الملاحة الأمريكية التي انشئت في مصر ، ملجأ ليليان تراشر Lillian Trasher ، الذي أسس بأسبوط عام ١٩١٠ . فقد كان يقدم رعاية متكاملة للأنثام إذ الحق به مدرسة ابتدائية لتعليمهم القراءة والكتابة ، كذا ورش حرفية لتعليمهم بعض الحرف اليدوية التي تعينهم على كسب قوتهم فيما بعد ولما كانت العديد من هذه المؤسسات ترعى أيتاماً غاليبيتهم من صغار السن كان من اليسور عليها التبشير بين هؤلاء الأطفال واجتذابهم بسهولة إلى المذهب البروتستانتي^(١) .

وفي الوقت الذي إهتم فيه الأمريكيون بإنشاء المدارس والمستشفيات والملاجئ لدعم نشاطهم التبشيري في مصر ، فقد إهتموا بالتنقيب عن الآثار المصرية وكشف النقاب عن حضارة مصر القديمة ، منذ أن حرصوا على المساهمة في « الصندوق البريطاني لتنظيم الاستكشافات المصرية » The British Controlled Egypt Exploration Fund ، بمبلغ ١٢٦٠٠٠ دولار أمريكي في الفترة من عام ١٨٨٣ حتى عام ١٩٠٢ ، وقيام بعض علماء الآثار الأمريكيين بالاشتراك مع بعض الأثرياء - مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين - بتكوين بعثات استكشافية للتنقيب عن الآثار المصرية ، والتي من أهمها البعثة التي أوفدت إلى مصر عام ١٨٩٩ تحت رعاية جامعة كاليفورنيا والممولة من إحدى الثريات الأمريكيات السيدة « فيوبي هيرست Phoebe Hearst » . وقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين إهتماما مكثفا من جانب المتاحف والجامعات الأمريكية ، لتنظيم بعثات استكشافية إلى مصر من عدد كبير من علماء الآثار الغربيين بما فيهم الأمريكيين^(٢) .

ومع ازدياد البعثات الاستكشافية الأثرية في مصر تم العثور على العديد من الكنوز الأثرية المصرية التي كشفت النقاب عن فترات من حضارة مصر القديمة ، مما زاد الشعور بالقلق والعداء لدى بعض الوطنيين المصريين الذين أحسوا باغتصاب تلك البعثات لجزء هام من تراث مصر الحضارى وذلك بنقلها لبعض القطع الأثرية القيمة إلى المتاحف الغربية والأمريكية . ومن هذا المنطلق جاء رفض الحكومة المصرية للعرض الذي قدمه أحد الأثرياء الأمريكيين « مستر روكفيلر Rockefeller » بإعطاء مصر منحة تقدر بـ ١٠ مليون دولاراً أمريكياً لإقامة متحف لحفظ وعرض الآثار المصرية المكتشفة^(٣) .

(١) نفس المؤلف : نفس المرجع ، ص ص ٢١٦ - ٢٢٠ .

(٢) De Novo , John A.: Op. Cit. pp. 17 . 366

(٣) Ibid : PP. 375 , 377 .

العلاقات الاقتصادية

المجال التجارى

ترجع جذور العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية إلى القرن التاسع عشر ، عندما بدأت المبادلات التجارية بين مصر وأمريكا ، حيث انجبت أمريكا فى الفترة من ١٨٣٢ وحتى ١٩١٣ لإقامة علاقات تجارية مع مصر والحصول على حق الدولة الأولى بالرعاية ، الذى يَمكُنُها من التمتع بالمزايا التفضيلية التى كانت تتمتع بها الدول الأخرى المتعاملة مع مصر تلقائيا . بيد أن حصولها على هذا الحق تأخر إلى ١٦ نوفمبر ١٨٨٤ ، عندما وقعت اتفاقا تجاريا مع مصر لمدة سبع سنوات أكد بنده الأول على تمتع أمريكا بحق الدولة الأولى بالرعاية أسوة باتفاقات مصر مع الدول الأجنبية الأخرى وظل هذا الاتفاق يُجدد إلى أن عُقدَ اتفاق تجارى مؤقت بين البلدين عام ١٩٣٠^(١) .

وعلى الرغم من تمتع أمريكا بحق الدولة الأولى بالرعاية ، فإن التجارة بين البلدين إنسَمت بالضآلة ، نظرا لبعُد المسافة بين البلدين مع عدم وجود خط ملاحى مباشر بينهما ، كذا تشابه بعض المحاصيل الزراعية - إلى حد ما - وشعور التجار الأمريكيين بعدم استطاعتهم منافسة التجار الأوربيين وخاصة البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين الذين سبقوهم فى التواجد بالسوق المصرية بعدة قرون مع غياب دعم الحكومة الأمريكية لهم للمنافسة فى تلك السوق بمثل دعمها لهم فى أسواق الشرق الأقصى^(٢) .

هذا فى الوقت الذى حاولت فيه الحكومة المصرية زيادة مبادلاتها التجارية مع أمريكا بدرجة تساعد على فتح أسواق جديدة لحاصلاتها ، وذلك من خلال مشاركتها فى المعارض الأمريكية وتعريف الأمريكيين بالسلع المصرية . حيث اشتركت فى معرض نيويورك New York عام ١٨٥٣ ، ومعرض فيلادلفيا Philadelphia عام ١٨٧٦^(٣) .

بيد أن العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا لم تشهد نموا محدودا ، إلا فى مطلع القرن العشرين عما كانت عليه فى أواخر القرن التاسع عشر . فقد سجلت واردات مصر من أمريكا عام ١٩١٣ ما قيمته ١٦٦٠٣٣٣ دولاراً ، وهو يمثل خمسة أمثال ما كانت عليه عام ١٨٨٣ ، فى حين

(١) لينوار تشامبرز رايت : المرجع السابق ، ص ١٠ ، ١١ .

(٢) نفس المؤلف : نفس المرجع ، ص ٢٨٤ .

(٣) عبد الروف أحمد عمرو : تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ - ١٩٥٧ ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٤٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٦ .

أن صادرات مصر إلى أمريكا بلغت فى عام ١٩١٣ ما قيمته ٧٨٢٨.١٩٧ دولاراً وهو يمثل تسعة عشر ضعفاً من قيمة ما صدرته إليها عام ١٨٨٣ . ومع هذا ظلت تجارة مصر مع أمريكا ضئيلة إذا ما قورنت بإجمالى تجارة مصر الخارجية عام ١٩١٣ ، إذ بلغت قيمة إجمالى واردات مصر ١٣٧ مليون دولاراً وقيمة إجمالى صادراتها ١٥٦ مليون دولاراً . مع الأخذ فى الاعتبار أن أرقام التجارة المسجلة بين مصر وأمريكا لا تمثل إلا قيمة التجارة المباشرة بينهما ، إذ أن إنعدام وجود خط ملاحى مباشر بين البلدين - كما سبق ذكره - أدى إلى أن جزءاً كبيراً من تجارة مصر مع أمريكا كانت تنقل بصفة رئيسية على سفن بريطانية ، لذا كانت تسجل لصالح التجارة البريطانية فتزيد من حجم التجارة بينها وبين مصر . فعلى سبيل المثال فإن واردات مصر من أمريكا فى الفترة من عام ١٨٨٤ إلى عام ١٩٠٢ ، والتي بلغت ١٢.٤ مليون دولاراً لم يسجل منها حساب أمريكا إلا مليون دولاراً فقط ، ولكن حتى لو أضيفت قيمة التجارة غير المباشرة لصالح أمريكا يظل حجم تجارتها مع مصر ضئيلاً إذ بلغ عام ١٩١٠ ما يقرب من ٣٪ إلى ٤٪ من إجمالى تجارة مصر الخارجية^(١) .

وإذا كانت العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا قد اتسعت بالمحدودية فى القرن التاسع عشر، فإن ظروف الحرب العالمية الأولى هيأت لأمريكا فرصة لزيادة علاقاتها الاقتصادية مع مصر ، بعد انشغال الدول الأوربية الكبرى بـ بريطانيا وفرنسا بالحرب - وكانتا تصدران تجارة مصر الخارجية - مما أدى إلى غياب المنافسة الأجنبية فى السوق المصرية بدرجة أتاح لأمريكا شغل مركز متميز فى تلك السوق لم تبلغه من قبل ، وإذا كان توقف الحرب قد أعاد وضع أمريكا فى السوق المصرية إلى ما كان عليه قبلها ، بعد أن عادت المنافسة إليها ، فإن أمريكا ظلت طوال العشرينات والثلاثينيات تسعى لتنمية علاقاتها الاقتصادية مع مصر^(٢) ، مما أدى إلى تعدد مظاهر هذه العلاقات بعد أن ازدادت العلاقات التجارية بين البلدين وارتفع معدل الاستثمارات الأمريكية فى مصر - إلى حد ما - واتجهت مصر إلى الاستعانة بخبراء أمريكيين فى بعض المجالات الاقتصادية .

لقد نمت تجارة أمريكا على المستوى العالمى فى فترة الحرب العالمية الأولى وأخذ هذا النمو فى الازدياد فى فترة العشرينات وإلى حد ما فى الثلاثينيات حتى فاقت بريطانيا فى العشرينات واحتلت تجارتها مركز الصدارة عالمياً ، وبلغ هذا النمو ذروته عام ١٩٢٩ حين سجلت تجارتها

(١) لينوار تشامبرز رايت : المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٥ ، ٢٢٨ - ٢٤٠ .

(٢) أحمد الشربى السبد : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ - ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب -

جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

١٣.٨٪ من اجمالي التجارة العالمية، ولكنها أخذت تتراجع فى الثلاثينات بتأثير الكساد العالمى الكبير فاستعادت بريطانيا تصدر التجارة العالمية^(١١). وفى الوقت الذى تفرقت فيه تجارة أمريكا عالميا، زادت تجارتها مع مصر زيادة ملحوظة، مما أدى إلى افتتاح خط ملاحى بحرى مباشر بين البلدين فى عام ١٩٢٠ لتيسير حركة التبادل التجارى بينهما^(١٢).

وبازدياد الحركة التجارية بين مصر وأمريكا، إزدادت الصادرات المصرية إليها حتى بلغت قيمتها فى العشرينات، ما تراوح بين ٥.٦ مليون جنيه إلى ٩.٢ مليون جنيه، ولكن بتدخل الحكومة الأمريكية فى أوائل الثلاثينات لحماية أسواقها بعد أن ألت بها الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى^(١٣)، أخذت الصادرات المصرية إلى أمريكا فى الهبوط^(١٤)، بعد أن أصدرت الحكومة الأمريكية قانون سموت - هوللى للتعريف الجمركية ١٩٣٠ Smoot - Howly Tariff Act، والذى فُرِضَتْ بمقتضاه رسوم جمركية إضافية على وارداتها من العديد من السلع كالقطن طويل التيلة والبصل والمنجنيز ولما كانت هذه السلع تمثل أهم الصادرات المصرية إلى أمريكا فى ذلك الوقت فقد انخفضت الصادرات المصرية إلى أمريكا إنخفاضا حادا فى الثلاثينات عما كانت عليه فى العشرينات، إذ تراوحت قيمتها ما بين ٠.٧ مليون جنيه إلى ٢.٦ مليون جنيه^(١٥). وقد حاولت مصر تخفيض الرسوم التى فرضتها أمريكا لاستعادة صادراتها إليها لوضعها السابق الذى كانت عليه فى العشرينات، كما سيأتى تفصيله فيما بعد.

والجدول التالى يوضح قيمة الصادرات المصرية إلى أمريكا فى فترة ما بين الحربين ونسبتها إلى اجمالي صادراتها ومركز حصة أمريكا فى قائمة وجهة الصادرات المصرية.

(١) نفس المؤلف : نفس المرجع، ص ٣٩٩.

(٢) عبد الرؤوف أحمد عمرو : المرجع السابق، ص ٣٠ - ٣١.

(٣) ومن أهم أسباب تأثر أمريكا بالأزمة أنها كانت قد اتبعت خطة بمقتضاها أعطت ضمانات مالية كثيرة ووظفت رؤوس أموال ضخمة فى دول عديدة (ألمانيا وأوروبا الوسطى) ولم تستطع هذه الدول- فى ظل الكساد العالمى - أن توفى بالتزاماتها كذلك منحت الحكومة الأمريكية سلفا عديدة وضخمة لأصحاب الأراضى بها، الذين لم تمكنهم الأزمة العالمية من الوفاء بديونهم مما أدى إلى إفلاس عددا كبيرا من المصارف الأمريكية، (يمكن الرجوع إلى) :

لويس مارليو (تعريب على الحمامسى) : مآل الرأسمالية، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٤٦، ص ١٠.

(٣) أحمد الشريبنى السيد : المرجع السابق، ص ٤٠٠ - ٤٠١.

(٤) وثائق وزارة الخارجية : محفوظة رقم ١١٤٠ - ملف ٣/٧/١ ج ٢ (سرى) Letter from Royal Egyptian Legation

Washington, D.C., to the Honorable Secretary of State, Washington, D.C., dated 5/7/1938.

جدول رقم (١) (بملايين الجنيهات المصرية)

السنة	قيمة إجمالي الصادرات المصرية	قيمة إجمالي الصادرات المصرية إلى أمريكا	نسبة حصة أمريكا إلى إجمالي الصادرات المصرية	مركز حصة أمريكا في قائمة الصادرات المصرية
١٩٢	٧٥.٥	٦.٩	٩.١	-
٢١	٥٦.٤	٦.٥	١١.٥	-
٢٢	٥١.٤	٩.٢	١٧.٩	-
٢٣	٥٨.٤	٧.٢	١٢.٣	٢
٢٤	٦٥.٧	٧.١	١٠.٨	٣
٢٥	٥٩.٢	٨.٤	١٤.٢	٣
٢٦	٤١.٨	٥.٦	١٣.٤	٢
٢٧	٤٨.٣	٦.٨	١٤.١	٢
٢٨	٥٦.٢	٦.١	١٠.٩	٣
٢٩	٥١.٨	٧.٤	١٤.٣	٢
٣٠	٣١.٩	٢.٠	٦.٢	٥
٣١	٢٧.٩	٠.٧	٢.٥	٦
٣٢	٢٧.٠	١.٣	٤.٨	٥
٣٣	٢٨.٩	١.٣	٤.٥	٦
٣٤	٣١.١	١.٢	٣.٩	٦
٣٥	٣٥.٧	١.٤	٣.٩	٦
٣٦	٣٣.٠	١.٥	٤.٥	٥
٣٧	٣٨.٧	٢.٦	٦.٧	-
٣٨	٢٨.٦	٠.٧	٢.٤	٦

المصدر : وثائق وزارة الخارجية : محافظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٣٨ ج ٢ ، بحث عن العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة إعداد د. عبد المنعم القيسوني عام ١٩٥٠ ، مجله غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد المائة ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ٧ - ٨ ، أحمد الشربيني السيد : المرجع السابق ، ص ٤٥٠ - ٤٥٩ .

ومن الجدول رقم (١) يتبين أنه بينما كانت نسبة قيمة الصادرات المصرية إلى أمريكا لإجمالي قيمة الصادرات المصرية في العشرينات تتراوح ما بين ٩.١٪ ، ١٧.٩٪ ، إذا بها تنخفض في الثلاثينات لتتراوح ما بين ٢.٤٪ ، ٦.٧٪ ، أي أنها قد إنخفضت بنسبة ٧٣.٥٪ ، ٦٢.٦٪ في الثلاثينات عما كانت عليه في العشرينات ، وبذلك شغلت أمريكا المركز الخامس والسادس في قائمة وجهة الصادرات المصرية بعد أن كانت تحتل المركز الثاني والثالث . ويرجع هذا إلى تأثير الرسوم الجمركية التي فرضتها أمريكا على أهم السلع التي تصدرها مصر إليها .

أما فيما يتعلق بواردات مصر من أمريكا فقد ظلت في الفترة التالية للحرب العالمية الأولى وحتى أوائل العشرينات تتمتع بمركز متميز في السوق المصرية ، كما كانت عليه في فترة الحرب نظرا لغياب المنافسة الأجنبية - كما سبق ذكره - ولكن مع استعادة الدول الأوربية لأوضاعها الاقتصادية بعد الحرب وعودة المنافسة الأجنبية للسوق المصرية تراجعحت الواردات المصرية من أمريكا

فى تلك السوق ويظهر هذا التراجع بالانخفاض الحاد الذى أصاب حصتها فى عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٢٩ ، ويتأثر التجارة الأمريكية بالأزمة العالمية زاد هذا الانخفاض حدة فى السنوات من ١٩٣٠ وحتى ١٩٣٣ ، وما أن بدأت تنقش تأثيرات الأزمة حتى سعت أمريكا لتحسين وضع سلعها فى السوق المصرية ، فبينما كانت تعتمد وزارة التجارة الأمريكية بواشنطن على الخدمات القنصلية إذا بها تنشئ مكتبا تجاريا ملحقاً بمفوضيتها بالقاهرة للقيام بهذه المهمة ، كذا حرصت على إيفاد مندوبين تجارين للترويج للسلع الأمريكية بالسوق المصرية ، مما أدى لرفع حصة واردات مصر منها إلى حد ما فى الفترة السابقة لقيام الحرب العالمية الثانية ، أى فى الفترة من عام ١٩٣٤ وحتى عام ١٩٣٨ وإن ظلت ضئيلة إذا ما قيست بما كانت عليه فى الحرب العالمية الأولى وبداية العشرينات^(١) .

والجدول التالى يوضح قيمة واردات مصر من أمريكا فى فترة ما بين الحربين العالميتين ونسبتها إلى إجمالى الواردات المصرية ومركز حصة أمريكا فى قائمة وجهة الواردات المصرية .

جدول رقم (٢)

السنة	قيمة إجمالى الواردات المصرية	قيمة الواردات المصرية من أمريكا	قيمة واردات مصر من أمريكا الى إجمالى الواردات المصرية	مركز حصة أمريكا فى قائمة الواردات المصرية
١٩٢٠	-	١٠.٧	-	-
٢١	٥٥.٥	٨.٣	١٥.٠	-
٢٢	٤٣.٢	١.٦	٣.٧	-
٢٣	٤٥.٢	١.٧	٣.٨	-
٢٤	٥٠.٧	١.٨	٣.٥	٦
٢٥	٥٨.٢	٢.١	٣.٦	-
٢٦	٥١.٩	٢.٥	٤.٨	٥
٢٧	٤٨.٣	٢.٣	٤.٨	-
٢٨	٥١.٠	٢.٧	٥.٣	٥
٢٩	٥٥.٣	٢.٨	٥.١	٦
٣٠	٤٧.٥	٢.٢	٤.٦	٥
٣١	٣١.٥	١.٤	٤.٤	٦
٣٢	٣١.٣	٠.٩	٢.٩	٦
٣٣	٢٧.٣	٠.٩	٣.٣	٦
٣٤	٢٦.٨	١.٢	٤.٥	٦
٣٥	٣٢.٢	١.٧	٥.٣	٦
٣٦	٣١.٥	١.٨	٥.٧	٣
٣٧	٣٨.٠	٢.١	٥.٥	٥
٣٨	٣٦.٩	٢.٥	٦.٨	٤

المصدر : وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٣٨ ج٢ ، بحث عن العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا إعداد د. عبد المنعم القيسونى عام ١٩٥٠ ، مجله غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد المائة ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ص ٧ - ٨ ، أحمد الشربيني السيد : المرجع السابق ، ص ص ٤٥٠ ، ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(١) أحمد الشربيني السيد : المرجع السابق ، ص ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

من الجدول رقم (٢) يتبين أنه بينما كانت نسبة حصة واردات مصر من أمريكا تصل إلى ١٥٪ من إجمالي قيمة الواردات المصرية في عام ١٩٢١ ، إذا بها تهبط هبوطاً حاداً في الفترة ما بين عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٣٣ لتتراوح ما بين ٢.٩٪ / ٥.٣٪ أي أنها قد هبطت بنسبة ٨٠.٧٪ / ٦٤.٧٪ على التوالي عما كانت عليه عام ١٩٢١ . وذلك بتأثير عمودة المنافسة الأجنبية للسلع الأمريكية في السوق المصرية ، كذا لظروف الأزمة العالمية . بينما ارتفعت نسبة حصتها في الفترة من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٨ عما كانت عليه في الفترة ما بين عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٣ لتتراوح ما بين ٤.٥٪ / ٦.٨٪ أي أنها قد ارتفعت بنسبة ٥٥.٢٪ / ٢٨.٣٪ على التوالي ، ولا يعزى هذا الارتفاع في النسبة إلى زيادة الواردات المصرية من أمريكا في تلك الفترة بقدر ما يرجع إلى انخفاض إجمالي الواردات المصرية ، كما يلاحظ أن أمريكا احتلت المركز الخامس والسادس في قائمة الواردات المصرية في العشرينات وحتى عام ١٩٣٥ ، وإذا بها تتأرجح لتحتل المراكز بين الثالث والخامس في الفترة من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٨ .

وباستعراض حركة التبادل التجاري بين مصر وأمريكا من صادرات وواردات في الفترة ما بين الحربين كما هو مبين بالجدولين (١) ، (٢) يمكن استخلاص وضع الميزان التجاري بينهما في تلك الفترة . والجدول التالي يوضح ذلك : (-) في صالح أمريكا ، (+) في صالح مصر .

جدول رقم (٣)

بملايين الجنيهات

السنة	الميزان التجاري	السنة	الميزان التجاري	السنة	الميزان التجاري
١٩٢٠	- ٣.٨	١٩٢٧	+ ٤.٦	١٩٣٤	+ ٠.٢
٢١	- ١.٨	٢٨	+ ٣.٤	٣٥	- ٠.٣
٢٢	+ ٧.٦	٢٩	+ ٤.٦	٣٦	- ٠.٣
٢٣	+ ٥.٥	٣٠	- ٠.٢	٣٧	+ ٠.٥
٢٤	+ ٥.٣	٣١	- ٠.٧	٣٨	- ١.٧
٢٥	+ ٦.٣	٣٢	+ ٠.٥		
٢٦	+ ٣.١	٣٣	+ ٠.٤		

المصدر : الجدول إعداد الباحثة إستناداً إلى أرقام الصادرات والواردات المستقاة من المصادر السابق ذكرها في جدول رقم (١) ، رقم (٢) .

من الجدول رقم (٣) يتضح أن الميزان التجارى طوال العشرينات - باستثناء عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢١ - جاء فى صالح مصر ، بعد أن حقق فائضا تراوحت قيمته ما بين ٣.١ مليون جنيه ، ٣.٦ مليون جنيه ، ويرجع ذلك إلى توسع أمريكا فى استيراد القطن المصرى بدرجة أدت إلى زيادة قيمة الصادرات المصرية إليها ، هذا فى الوقت الذى فضلت فيه مصر استيراد ما تحتاجه من سلع من أماكن أخرى أقرب إليها من أمريكا اعتماد المستهلك المصرى عليها ، أما بالنسبة لفترة الثلاثينات فقد تذبذب الفائض فى الميزان التجارى بين البلدين ، فجاء فى بعض السنوات لصالح أمريكا من ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ - وفى بعضها الآخر لصالح مصر - ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٧ - وذلك بنسب ضئيلة إذا ما قورنَ بما كان عليه الوضع فى العشرينات ، ويرجع ذلك إلى فرض أمريكا رسوما جمركية مرتفعة على أهم الصادرات المصرية إليها ، مما أدى إلى إنخفاض قيمة الصادرات المصرية^(١) ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن الميزان التجارى فى الأعوام من ١٩٣٢ - ١٩٣٤ قد سجل فائضا محدودا لصالح مصر وقد يرجع ذلك لتأثر واردات مصر من أمريكا بتأثر الأخيرة بظروف الكساد العالمى ، كذلك فى عام ١٩٣٧ قد أظهر فائضا قدره ٤٥٢.٠٠٠ جنيها لصالح مصر بينما حقيقة الأمر أن وزارة المالية المصرية قد باعت فى ذلك العام كمية من الذهب تقدر قيمتها بـ ١٠٦٩.٠٠٠ جنيهاً لبيت مالى أنجليزى كبير ، صُدِرَتْ مباشرة إلى أمريكا فأضيفَتْ تلك القيمة إلى قيمة الصادرات المصرية إلى أمريكا فى نفس العام ، الأمر الذى أظهر هذا الفائض ، فى حين أنه إذا استُبعدت قيمة الذهب المباع من إجمالى قيمة الصادرات المصرية إلى أمريكا لأظهر الميزان التجارى فى تلك السنة عجزاً قدره ٥٨٢.٠٠٠ جنيها فى غير صالح مصر ويعد هذا المركز الحقيقى لحجم التجارة بين البلدين فى ذلك العام^(٢) .

لقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين تغيراً جوهرياً فى سياسة مصر الجمركية ، فمنذ عام ١٩٣٠ بدأت مصر فى اتباع سياسة جمركية جديدة كان لها أكبر الأثر على حركة تجارتها الخارجية وبالتالي أثرت على علاقتها التجارية مع أمريكا .

ساد أوروبا فى العشرينات اتجاهها عالمياً نحو حماية التجارة بدلا من سياسة الباب المفتوح التى كانت تتبعها من قبل وقد عملت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى على تدعيم هذا الاتجاه ، وبينما كانت الكثير من الدول تتجه إلى فرض الرسوم ، الجمركية الحامية ، كانت مصر ما تزال مرتبطة

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ٣٨ / ١٨/٧ ج٢ ، بحث بخصوص ميزان مصر الحسابى مع الولايات المتحدة ، إعداد د. عبد المنعم القبسونى بتاريخ ١٩٥٠ .

(٢) نفس المصدر : محفظة رقم ١١٤٠ - ملف ٣/٧/١ ج٢ (سرى) بتاريخ ١٩٣٨/٧/٥ .

باتفاقات دولية ينتهى أجل آخرها - الاتفاق الإيطالى - فى ١٦ فبراير ١٩٣٠ . وطبقا لما جاء بتلك الاتفاقات اتبعت مصر تعريفه جمركية قيسية تقدر بنسبة ١/٨ على الصادرات ، ٨/ على جميع الواردات فيما عدا الدخان ، وبانتهاء الاتفاق الإيطالى أصدرت الحكومة المصرية تعريفه جمركية جديدة بدأ العمل بها من ١٧ فبراير ١٩٣٠ ، فُرِضَتْ بمقتضاها رسوما نوعية متدرجة على الواردات لتحقيق الحماية للسوق المحلية ، أما الصادرات فقد ظلت رسومها القديمة كما هى فيما عدا بعض المواد الأولية اللازمة للصناعة المحلية ، فقد رفعت الرسوم عليها للحد من تصديرها . وكانت تعدل تلك الرسوم الجديدة ، بمقتضى مراسيم وليس بقوانين ، كلما اقتضت حماية السوق المحلية ذلك^(١) .

ومن أهم المواد التى جاءت فى قانون التعريفه الجمركية الجديدة والمتعلقة بعقد الاتفاقات التجارية بين مصر والدول الأجنبية - إذ أنه من البدهى أن جميع الاتفاقات التجارية التى كانت معقودة بين مصر والدول الأجنبية قد إنتهى العمل بها قبل صدور قانون التعريفه الجديدة - الترخيص للحكومة بعقد اتفاقات تجارية مع الدول الأجنبية لمدة عام قابلة للتجديد تمنح بمقتضاها واردات مصر من تلك الدول حق الدولة الأولى بالرعاية على أن تُعامل صادرات مصر إليها بمثل هذه المعاملة ، كذا تقرر فرض رسوم إضافية تعادل ضعف الرسوم المقررة فى التعريفه الجديدة على واردات الدول التى لا يتم عقد اتفاق تجارى بينها وبين مصر . وقد أعطى القانون لوزير المالية الحق فى منح استثناءات مؤقتة لبعض الدول فى السنة الأولى من تاريخ تطبيق التعريفه الجديدة حتى يتم عقد اتفاقات تجارية معها^(٢) .

وبمقتضى قانون التعريفه الجمركية الجديدة أرسل وزير الخارجية المصرى إلى وزير أمريكا المفوض بالمفوضية الأمريكية بالقاهرة مذكرة أخطره فيها بانتهاء العمل بالاتفاق التجارى الذى كان معقودا بين البلدين منذ عام ١٨٨٤ والذى كان يُجدد حتى عام ١٩٣٠ - كما سبق ذكره - ويعلمه برغبة الحكومة المصرية فى عقد اتفاق تجارى مؤقت مع أمريكا تُمنح بمقتضاه سلع كلتا الدولتين حق الدولة الأولى بالرعاية بالتبادل بالنسبة للرسوم الجمركية ، وطلب منه استطلاع رأى حكومته فى ذلك الشأن للبدء فى إجراء مفاوضات لعقد الاتفاق المقترح ، وقد أبرق الوزير الأمريكى المفوض بدوره إلى وزير خارجيته يطلب منه الوقوف على رأى الحكومة الأمريكية فى هذا الأمر ، وقد

(١) لمزيد من التفاصيل حول ما جاء بالتعريفه الجمركية الجديدة من تعديلات ، يمكن الرجوع إلى :

رسالة الباحثة : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا ١٩٣٥ - ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة

لكلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٧ - ١٩ .

(٢) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١١٤ - ١١٦ .

أرسلت الحكومة الأمريكية لوزيرها المفوض بالقاهرة بالموافقة على الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية لعقد الاتفاق^(١) .

وقد جرت المفاوضات بين المسئولين من البلدين ، إنتهت بتبادل المذكرات ، بالموافقة على عقد الاتفاق التجارى المؤقت الذى وقع فى ٢٤ مايو ١٩٣٠ لمدة عام قابل للتجديد ، على أنه فى حالة رغبة أى من الطرفين إنهاء ذلك الاتفاق ، إخطار الدولة الأخرى قبل انقضاء مدة العام بثلاثة أشهر^(٢) . وبالرجوع للمادة ٤٦ من الدستور المصرى ، والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالتعريف الجمركية ، وبناء على موافقة مجلس الوزراء ، صدر مرسوم بقانون بتاريخ ١٨/٦/١٩٣٠ للعمل بالاتفاق التجارى المؤقت الموقع بين مصر وأمريكا فى ٢٤ مايو من نفس العام^(٣) .

وقد فكرت الحكومة المصرية فى عام ١٩٣٦ الدخول فى مفاوضات مع الحكومة الأمريكية لعقد اتفاق تجارى جديد بدلا من الاتفاق التجارى المؤقت المعمول به منذ عام ١٩٣٠ ، والذى دعا الحكومة المصرية إلى التفكير فى ذلك ، الانخفاض الحاد الذى أصاب الصادرات المصرية إلى أمريكا منذ عام ١٩٣٠ نتيجة لانخفاض أهم الصادرات المصرية إليها - كالقطن والبصل والمنجنيز كما سيأتى ذكره تفصيلا فيما بعد - بتأثير الرسوم الجمركية الإضافية التى فرضتها أمريكا منذ عام ١٩٣٠^(٤) . وكذلك موافقة الكونجرس الأمريكى فى عام ١٩٣٤ على إصدار قانون الاتفاقات التجارية المتبادلة "The Reciprocal Trade Agreements Act" منع بمقتضاه الرئيس الأمريكى سلطة عقد اتفاقات تجارية مع الدول الأجنبية دون الرجوع إلى الكونجرس . وبموجب هذا القانون فوض الرئيس حق تخفيض الرسوم الجمركية الأمريكية إلى ٥٠٪ من القيمة على السلع الواردة من الخارج إليها ، وإزالة أية معوقات استيراد أخرى أيضا ، فى مقابل الحصول على تخفيض مائل من الدول الأجنبية على البضائع الأمريكية فى الاتفاقات المزمع عقدها ، وقد ألزم القانون الرئيس ضرورة الحصول على النصيحة والعون من بعض الهيئات الحكومية الأمريكية عند اتخاذ الاجراءات

Foreign Relations of United States : Diplomatic Papers, 1930 , Vol. II : From The Minister in (١) Egypt (GUNTHER) to the Secretary of State dated 11/2/1930, PP. 742-743 , From The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt dated 15/2/1930, pp. 743-744.

Ibid : Form the Egn. Minister for froeign affairs to the American Minister (GUNTHER) dated (٢) 24/5/1930, pp. 754-755.

(٣) الوقائع المصرية : العدد ٦١ بتاريخه ١٩٣٠/٦/٢٦ .

(٤) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

الخاصة بعقد الاتفاقات التجارية ، مما دَعاه لتكوين هيئة شبه حكومية ، ضمت عددا من أعضاء لجنة التعريف الجمركية وممثلين معينين عن وزارات الخارجية ، الزراعة ، العمل ، الدفاع ، الداخلية ، والخزانة وممثل عن إدارة التعاون الاقتصادي للتشاور معها^(١) .

ففرضت مصر وزيرها المفوض بواشنطن عام ١٩٣٦ لإجراء محادثات استطلاعية مع بعض المسئولين الأمريكيين للتعرف على إمكانية عقد إتفاق تجارى جديد بين البلدين تخفض بموجبه الرسوم الأمريكية على صادرات مصر من القطن والبصل والمنجنيز ، وقد قام الوزير بعدة محادثات مع كل من مساعد وزير الخارجية الأمريكى ورئيس قسم المعاهدات التجارية الخارجية بوزارة الخارجية ، ولكنها لم تسفر عن أى نجاح لأن أمريكا لم يكن لديها عندئذ الاستعداد لعقد مثل هذا الإتفاق ، لتبقتها أنها لن تحصل من مصر على فائدة فى مقابل ما ستقدمه لها من تخفيض فى الرسوم^(٢) .

ونظرا لاستمرار الأسباب التى دعت الحكومة المصرية للدخول فى مفاوضات مع الحكومة الأمريكية لعقد إتفاق تجارى جديد بينهما عام ١٩٣٦ ، عاودت مصر التفكير فى أواخر عام ١٩٣٨ إجراء محادثات مماثلة مع الحكومة الأمريكية لنفس الغرض ، فتقدم وزير مصر المفوض بواشنطن بطلب للمسئولين الأمريكيين برغبة مصر فى فتح باب المحادثات بين البلدين لعقد إتفاق تجارى بينهما^(٣) ، فوافقت الحكومة الأمريكية على بدء المحادثات وأحالت الأمر إلى لجنة الاتفاقات التجارية الأمريكية American Trade Agreements Commission لتابعته مع الجانب المصرى ، استمرت المحادثات بين الجانبين عدة أشهر قدم كل منهما اقتراحات تصلح كأساس للدخول فى مفاوضات لعقد الاتفاق ، إقترح الجانب الأمريكى اخذ إحصائيات التجارة بين البلدين عن عام ١٩٣٧ كأساس للمفاوضات بينما رأى الجانب المصرى أن إحصائيات ذلك العام لا تمثل الصورة الحقيقية للتجارة بين البلدين ، وفضل أخذ إحصائيات عام ١٩٣٨ لأنه العام الذى لا تمثل الصورة المحادثات مباشرة ، كما طالبوا بتخفيض الرسوم الأمريكية على وارداتها من القطن والبصل

U S Dept. of State Bulletin : vol. 24, dated 5/2/1951, Expanding World Trade United States policy (١) and Program, P. 214.

(٢) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٥ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١١٤٠ ، ملف ٣/٧/١ ج٢ (سرى) مذكرة عن الاتفاق التجارى المقترح عقده بين مصر والولايات المتحدة ، بتاريخ ٤ مارس ١٩٣٩ .

والمنجنيز - أهم السلع المصدرة إليها من مصر - ، وبعد إجراء عدة مناقشات اقتنع من خلالها الجانب الأمريكي بأخذ احصائيات عام ١٩٣٨ كأساس للمفاوضات^(١) .

وأثناء سير المحادثات بين الجانبين حول عقد الاتفاق ، أصدرت الحكومة الأمريكية قراراً بتطبيق نظام الحصص على وارداتها من القطن ، يبدأ العمل به اعتباراً من ٢٠ سبتمبر ١٩٣٩ لمدة عام ، خُصصَ بموجبه حصة سنوية لمصر والسودان قدرها ٨٨٥٠٠٠ بالة أمريكية^(*) من الأقطان طويلة التيلة التي يبلغ الحد الأدنى لطول تيلتها بوصة وثمان بوصه ، يخص السودان منها ١٠٠٠٠٠ بالة على أكثر تقدير والباقي وقدره ٧٨٥٠٠٠ بالة ستفرد مصر بتوريده لأمریکا ، كذا السماح بحصه قدرها ١٥ ألف بالة من الأقطان الأخرى التي يقل طول تيلتها عن الحد الأدنى سالف الذكر^(٢) . فى حين أنه خلال المحادثات سبق أن حدد الجانب الأمريكى حصة لمصر من الأقطان طويلة التيلة تقدر بـ ٥٠٠٠٠٠ بالة على أساس البالات المصرية تؤخذ كأساس للمفاوضات لعقد الإتفاق ، وعلى هذا فنصيب مصر من خلال نظام الحصص الأمريكى من الأقطان طويلة التيلة سيقدر بـ ٣٩٢٥٠٠٠ قنطاراً بينما حصتها طبقاً للمقترحات الأمريكية سيقدر بـ ٣٧٥٠٠٠٠ قنطاراً ، أى أن مصر ستفقد ما مقداره ١٧٥٠٠٠ قنطاراً وذلك علاوة على الحصة التى سيسمح لمصر بتوريدها من الأقطان الأخرى طبقاً لنظام الحصص . فمما كان من الجانب المصرى إلا الاعتراض وتقديم مقترحات لزيادة الحصة حتى تتجاوز ما سيتقرر طبقاً لنظام الحصص - الذى تعلم مصر أنه قرّر بعد دراسة متأنية وبالطبع فى ظل ظروف الحرب سيُجدد تلقائياً لأكثر من عام وحتى تتحسن الظروف - حتى تتحقق لمصر فائدة إذا ماتم عقد الاتفاق^(٣) .

استمرت المفاوضات بعد ذلك بين الجانبين المصرى والأمريكى حتى أواخر ١٩٣٩ ، حين أبلغ رئيس قسم الاتفاقات التجارية الأمريكى «مستر هوكنز Howkins» ، وزير مصر المفاوض بواشنطن بأنه نظراً لظروف الحرب القائمة واحتمالات مخاطر الشحن والنقل واضطراب الأوضاع ،

FRUS., Diplomatic Papers 1933 : Vol. IV. Memorandum from the Egyptian legation to the (١) Department of state, dated 17/3/1939, pp. 438-439.

(*) على أساس أن البالة الأمريكية تزن خمسة قناطير بينما البالة المصرية تزن سبعة ونصف قنطاراً .

(٢) وثائق وزارة الخارجية محفوظة رقم ١١٤٠ - ملف ٣/٧/١ ج٢ (سري) مذكرة مقدمة للجنة المشتركة للتجارة الخارجية عن الاتفاق التجارى المقترح عقده بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٣) نفس المصدر : نفس المحفوظة ، مذكرة بشأن الاتفاق التجارى المقترح عقده بين مصر والولايات المتحدة بتاريخ ١٩٤٠/٢/٢٨ .

من الحكومة الأمريكية تعلن عن توقفها عن الاستمرار في المفاوضات لعقد إتفاق تجارى بينها وبين مصر تتألفها فيما بعد عندما تتحسن الظروف^(١).

وعلى هذا الأساس توقفت المفاوضات التي دارت بين مصر وأمريكا واستمرت قرابة العام دون أن تحقق أية نتائج مرجوة كما حدث في مفاوضات عام ١٩٣٦ ، وربما يرجع السبب الحقيقي لعدم اتمام الإتفاق إلى ضآلة حجم التجارة الأمريكية مع مصر إلى حد ما إذا ما قيست بإجمالى واردات مصر من الدول الأخرى ، كذا استشعار أمريكا أنها لن تجن مكاسب مماثلة لما ستقدمه لمصر فى حالة عقد مثل هذا الإتفاق المقترح .

ولكى تتضح الصورة كاملة لأبعاد العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا ، يمكن إلقاء الضوء بإيجاز على أهم الصادرات المصرية إلى أمريكا وأهم الواردات المصرية منها فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

ففيما يتعلق بالصادرات المصرية إلى أمريكا ، شكلت المحاصيل الزراعية غالبيتها ، ويعد القطن العنصر الرئيسى فى تلك الصادرات .

القطن :

لقد احتل القطن أهمية فى تجارة مصر الخارجية مع أمريكا على الرغم من أنها تعد من أكبر اندول إنتاجا للقطن ، وتصديراً له حيث عُرف عن أمريكا إنتاجها لكميات كبيرة من الأقطان لم تستهلك منها إلا فى حدود ٥٠٪ وتصدر ما كان يزيد عن ذلك إلى دول غرب أوروبا والشرق الأقصى ، ولما كانت الأقطان الأمريكية فى غالبيتها من النوعيات قصيرة التيلة ، فقد اتجهت لاستيراد النوعيات طويلة التيلة التى تدخل فى صناعة المنسوجات الرفيعة والإطارات من الدول المنتجة للأقطان طويلة التيلة والتي كان من بينها مصر ، التى كان إنتاجها من تلك النوعيات يبلغ ٤٣٪ من الإنتاج العالمى^(٢) .

لهذا احتلت أمريكا فى العشرينات المرتبة الثانية بعد بريطانيا فى استيراد الأقطان المصرية طويلة التيلة^(٣) ، والتي كانت تشحن عن طريق الشركات البريطانية التى احتكرت لعدة سنوات

FRUS. Diplomatic Papers 1939 : vol. iv. Memo of Conversation prepared by the chief of the (١) Division of Trade agreements (HowKins), dated 1/11/1939.

(٢) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١٥٣ - ١٥٠ .

Shabana, Zaki M. : AN analyses of the world Trade Barriers to Egyptian cotton. L'Egypte Conthemporaine, Jan. 1954. pp. 1-2.

(٣) أحمد الشربيني السيد : المرجع السابق ، ص ٤١ .

نقله من الاسكندرية إلى الموانىء الأمريكية مباشرة أو إلى موانئها ثم إعادة تصديره إلى الموانىء الأمريكية ، ومع أوائل العشرينات حاولت الشركات الأمريكية نقل جزء من القطن المصرى المصدر إليها من الأسكندرية ، فتقدمت بعروض تقل فئاتها عما كانت تتقاضاه الشركات البريطانية فى ذلك الوقت . واستطاعت بتدخل من الحكومة الأمريكية لدى المسئولين البريطانيين من الحصول على نصيب فى عملية شحن ونقل الأقطان المصرية إلى الموانىء الأمريكية ، على الرغم من تمسك المصدرين المصريين بنقل أقطانهم إلى الموانىء الأمريكية على سفن الشركات البريطانية بايعاز من بريطانيا التى كانت تتمتع بوضع متميز فى مصر^(١) .

ولم يستمر وضع صادرات مصر من القطن إلى أمريكا فى الثلاثينات على ما كان عليه فى العشرينات بل تراجع كمية هذه الصادرات بشكل حاد حتى بلغت ماتراوح بين ١٦٦٠٠٠ قنطاراً ، ٣٧٥٠٠٠ قنطاراً ، بعد أن كانت تتراوح ما بين ٩٧٧٠٠٠ قنطاراً ، ١٢٧٧٠٠٠ قنطاراً فى العشرينات ، ويرجع هذا الانخفاض الحاد فى الثلاثينيات إلى ما فرضته أمريكا من رسوم إضافية فى عام ١٩٣٠ على وارداتها من الأقطان طويلة التيلة طبقاً لقانون سموت - هولى - السابق ذكره - بواقع ٧ سنت على الرطل وهو ما يوازى ٧ ريالات على القنطار الواحد ، وذلك لحماية أسواقها المحلية واستجابة لشكوى مزارعى القطن الأمريكيين من مزاحمة الأقطان طويلة التيلة المستوردة لأقطانهم فى الأسواق الأمريكية^(٢) .

والجدول التالى يوضح كميات وقيم الأقطان المصرية المصدرة إلى أمريكا ونسبة تلك القيم إلى إجمالى الصادرات المصرية إلى أمريكا ، كذا نسبتها إلى إجمالى صادرات مصر من القطن :

(١) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ص ١٦٠ ، ١٦٤ .

(٢) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد المائة ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ٨ .

جدول رقم (٤)

السنة	كمية صادرات القطن المصري إلى أمريكا	قيمة صادرات القطن المصري إلى أمريكا	سنة قبة صادرات مصر من القطن إلى أمريكا إلى اصناف صادرات مصر المتما	سنة قبة صادرات مصر من القطن إلى أمريكا إلى اصناف صادرات مصر من القطن
١٩٢٥	١.٢٨٧.٠٠	٧٤٥٠.٠٠٠ بالجنيه	٨٩.٣	١٤.٥
٢٦	١.٤٤٣.٠٠	٤٦٥٨.٠٠٠	٨٣.٩	١٣.٧
٢٧	١٢٢٦٣.٠٠	---	---	---
٢٨	٩٧٧٣.٠٠	٥٥٥٧.٠٠٠	٩١.٨	١٢.٤
٢٩	١٢٧٧١.٠٠	٦٩٣٢.٠٠٠	٩٣.٢	١٦.٧
٣٠	٣٧٣.٠٠٠	١٦٩.٠٠٠	٨٥.٠٠	٧.١
٣١	١٨٦٥.٠٠	٥١٤.٠٠٠	٧١.٤	٢.٥
٣٢	١.٥٠٠.٠٠	١١٤٢.٠٠٠	٨٤.٦	٦.٢
٣٣	٣٧٥٣.٠٠	١.٧٧.٠٠٠	٨٤.٦	-
٣٤	٣٥٨٤.٠٠	١.٨٧.٠٠٠	٩١.٧	٤.٤
٣٥	٢٧.٦.٠٠	٩١١.٠٠٠	٦٤.٣	٣.٤
٣٦	٢٦١١.٠٠	٩٧١.٠٠٠	٦٦.٧	٤.٠
٣٧	٢٥٧٧٥.٠٠	٩٩٥.٠٠٠	٦٦.٧	٣.٥
٣٨	١٦٦.٠٠٠	٥١٣.٠٠٠	٧١.٤	٢.٣

المصدر : وثائق وزارة الخارجية : محفوظة رقم ١١٤٠ - ملف ٣/٧/١ ج٢ (سرى) "Letter from Royal Egyptian Legation, Washington, D.C., to the Honorable the Secretary of State, Washiugten, D.C., dated 5/7/1938 : أحمد الشريفي السيد : المرجع السابق . ص ص ٤٥٠ - ٤٥١ : علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

من الجدول رقم (٤) يتبين أنه بينما كان متوسط الكميات المصدرة من القطن المصري لأمريكا في العشرينات يقرب من مليون قنطاراً ووصل إلى أعلى كمية صُدِرَتْ منه عام ١٩٢٩ ، إذا به يهبط هبوطاً حاداً في الثلاثينيات ليصل في المتوسط إلى ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ قنطاراً ، أى أنه هبط أكثر من الثلث ، كذلك تراجعت كمية الأقطان المصرية إلى أمريكا في الثلاثينيات عنه في العشرينات فبعد أن كانت قيمتها قد بلغت ٦ مليون في العشرينات ، هبطت في المتوسط في الثلاثينيات إلى ما يقرب من مليون جنيهاً ، مع هذا ظلت قيمة الصادرات المصرية من القطن إلى إجمالي صادرات مصر إلى أمريكا في الثلاثينيات مرتفعة ، وإن قلت في بعض السنوات عما كانت عليه في العشرينات ، وهذا ما يؤكد أن القطن ظل يمثل معظم صادرات مصر إلى أمريكا سواء في العشرينات أو في الثلاثينيات ، على الرغم من هبوط نسبة حصة أمريكا من الأقطان المصرية المصدرة ، فبعد أن كانت نسبة حصتها إلى إجمالي صادرات مصر في القطن تبلغ ما يتراوح بين ١٢٪ ، ١٦٪ في العشرينات هبطت في الثلاثينيات إلى ما يتراوح بين ٢٪ ، ٧٪ .

وإذا كانت أمريكا قد تطلعت من وراء فرض ضريبة إضافية عام ١٩٣٠ على الأقطان طويلة التيلة ، حماية لأسواقها وأقطانها من المنافسة الخارجية ، كان لهذه الضريبة أثراً عكسياً على الحال في أمريكا ، فبعد أن أصبحت أمريكا تجد مشكلة في تصريف أقطانها بالأسواق الأوروبية وجنوب شرق آسيا ، في وجود الأقطان طويلة التيلة الرخيصة السعر بعد أن رفضتها الأسواق الأمريكية ، هذا في الوقت الذي خشيت فيه صناعات المنسوجات الرفيعة الأمريكية منافسة مشيلاتها التي تعتمد على الأقطان المصرية في دول غرب أوروبا واليابان فاضطرت إلى شراء كميات من الأقطان المصرية بتكلفة عالية بتأثير الرسوم الجمركية المفروضة وهذا ما جعل من فرض أمريكا لتلك الضريبة في غير صالح الدولتين^(١) .

ولما كان القطن يمثل معظم الصادرات المصرية إلى أمريكا والتي انخفضت انخفاضاً كبيراً في الثلاثينيات بتأثير الرسوم الإضافية التي فرضتها أمريكا منذ عام ١٩٣٠ - كما سبق ذكره - فقد تقدم منتجوا القطن المصري ومصدروه الذين أُضربوا من جراء ذلك ، باحتجاجات للحكومة المصرية مطالبين إياها بإقناع أمريكا بالعدول عن تلك الضريبة أو قيام مصر برفع الرسوم على وارداتها من أمريكا كأجراء مقابل لما إتخذته أمريكا . وقد شهد البرلمان المصري عدة استجابات من الأعضاء للمستنولين مطالبين إياهم باتخاذ موقف للعمل على إلغاء هذه الرسوم المرتفعة التي أضرت بمصالحهم^(٢) ، ولكن الحكومة المصرية لم تتمكن من فرض رسوم مرتفعة على البضائع الأمريكية المستوردة حيث أن البلدين سبق لهما توقيع إتفاق تجارى مؤقت عام ١٩٣٠ يُجدد سنوياً ، مُنحتُ بموجبه أمريكا حق الدولة الأولى بالرعاية ، ومع هذا قدمت مصر عدة احتجاجات إلى الحكومة الأمريكية لإلغاء تلك الرسوم التي أضرت بصادرات القطن المصري طويل التيلة إلى أمريكا . وبالتالي أضرت بتجارة مصر معها^(٣) . وما كانت المساعي المصرية لعقد إتفاق تجارى جديد مع أمريكا سواء في عام ١٩٣٦ أو في نهاية عام ١٩٣٨ أو كذلك ١٩٣٩ إلا محاولة لإلغاء الرسوم الإضافية وزيادة صادرات القطن المصري ، بيد أن جميع تلك المحاولات فشلت وظل الوضع طوال الثلاثينيات دون تغيير .

(١) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد المائة ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ٨ - ٩ .

(٢) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٥ ، ص ١٢٩ .

(٣) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

الصادرات المصرية الأخرى :

جاء البصل بعد القطن في الأهمية بالنسبة لصادرات مصر إلى أمريكا وهو أحد المحاصيل النقدية بجانب القطن والذي كانت مصر تعد ثالث دولة في إنتاجه عالميا بعد أمريكا وأسبانيا وثاني دولة تصديراً له بعد أسبانيا ، لأن أمريكا كانت تستهلك كل إنتاجها من البصل محلياً ، في الوقت الذي تمتعت فيه مصر أيضاً بخاصية إنتاج محصولين من البصل سنوياً أحدهما شتوي والآخر صيفي ، ومن ثم كان لديها وفرة منه للتصدير على مدار العام وذلك بالنسبة إلى كثير من الدول والتي كانت من بينها أمريكا^(١) .

وبينما قد أخذت صادرات مصر من البصل إلى أمريكا في العشرينات في الزيادة حتى بلغت ٢١٥٧٠ طناً في عام ١٩٢٧ ، نجدها في بداية الثلاثينيات تبدأ في التراجع الحاد بتأثير فرض أمريكا لرسوم جمركية إضافية عام ١٩٣٠ على واردات البصل إليها تقدر بـ ٢٠٥ سنت عن كل رطل حماية لسوقها المحلية واستجابة لطلب مزارعي البصل الأمريكيين بولاية تكساس ، ولما كان هذا الرسم يزيد على ١٠٠٪ من ثم البصل المصري المصدر - كما تُمن في بورصة البصل بالاسكندرية - فقد تقدمت الحكومة المصرية بمذكرات احتجاج إلى المسئولين الأمريكيين طالبت فيها إما بتخفيض هذا الرسم الفادح الذي أضر بصادرات البصل المصري إلى السوق الأمريكية وإما بتطبيق تعريفه فصلية ، لأن البصل المصري لا يعد منافساً للبصل الأمريكي في السوق الداخلية باعتبار أن تواجد به يتزامن مع غياب الإنتاج المحلي ويتوقف تماماً عند ظهور هذا الانتاج في السوق الأمريكية^(٢) . لكن الحكومة الأمريكية لم تستجب لتلك الاحتجاجات المصرية، وكذا محاولاتها خفض هذه الرسوم خلال المناقشات التي دارت لعقد إتفاق تجاري في ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ثم ١٩٣٩ . ولهذا واصلت صادرات البصل المصري إلى أمريكا في الثلاثينيات إنخفاضها حتى وصلت إلى ما قيمته ١٤٦١٩ جنيهاً عام ١٩٣٧ بعد أن كانت تبلغ ما قيمته ١٦٦٨٤٢ جنيهاً عام ١٩٢٧ ، أي أنها إنخفضت بنسبة ٨٧,٦٢٪ عما كانت عليه عام ١٩٢٧ ، واستمر هذا الوضع قائماً حتى نهاية الثلاثينيات^(٣) .

(١) نفس المؤلف : نفس المرجع ، ص ١٧٥ .

(٢) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد المائة ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ٩ . علاء الدين عرفات عبد القفار : المرجع السابق ، ص ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١١٤٠ - ملف ٣/٧/١ ج ٢ (سرى) ، ص ١٧٨ .

وإلى جانب صادرات مصر من القطن والبصل إلى أمريكا ، صدرت إليها أيضا في العشرينات كميات محدودة من خام المنجنيز الذي تنتجه مصر ، وصلت قيمتها عام ١٩٢٩ حوالي ٩٦٧٩٧ جنيها ، لكن بتأثير الرسوم الجمركية الإضافية التي فرضتها أمريكا على وارداتها من المنجنيز عام ١٩٣٠ لم تعد هذه المادة تظهر في قائمة الصادرات المصرية إلى أمريكا في الثلاثينيات^(١) .

ولما عقدت أمريكا إتفاقا تجاريا مع البرازيل عام ١٩٣٨ خفضت بمقتضاه الرسم على واردات المنجنيز البرازيلي الخام إلى النصف ، طبقا لما ورد بقانون الإتفاقات التجارية المتبادلة عام ١٩٣٤ ، فقد طالبت مصر أمريكا أن يمتد هذا التخفيض ليشمل المنجنيز المصري باعتبار أن الصادرات المصرية إلى أمريكا تتمتع بحق الدولة الأولى بالرعاية طبقا لإتفاق عام ١٩٣٠ المعقود بين البلدين ، ولكن الحكومة الأمريكية رفضت المطلب المصري بدعوى أن نوعية المنجنيز البرازيلي تختلف عن نوعية الخام المصري ، مما دعا مصر في مفاوضاتها مع أمريكا لعقد إتفاق تجاري بين البلدين في عامي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ إلى مطالبة الحكومة الأمريكية بخفض الرسوم الجمركية على وارداتها من المنجنيز المصري ولكنها لم تستجب لهذه المحاولات^(٢) .

وبجانب المنجنيز صدرت مصر إلى أمريكا كميات من الصوف الخام والجلود المدبوغة وشمع العسل والحناء وغيرها ، وإن كانت الكميات المصدرة منها لا تمكثها من تشكيل نسبة كبيرة في التجارة بين البلدين^(٣) .

أما فيما يتعلق بالواردات المصرية من أمريكا فجاءت غالبيتها من السلع الاستهلاكية وبعض السلع الإنتاجية ، ومثلت السيارات بمختلف أنواعها من سيارات ركوب ونقل الأفراد والبضائع وهياكلها أهم الواردات المصرية من أمريكا . وقد تصدرت أمريكا قائمة واردات السيارات المصرية التي أخذت في الازدياد في نهاية العشرينات ، ولكن نظرا لظروف الأزمة الاقتصادية العالمية والقيود الداخلية التي فرضتها الحكومة المصرية في أوائل الثلاثينيات على تحركات السيارات بالداخل حماية لمصالح السكك الحديدية ، إنخفضت واردات مصر من السيارات في

(١) نفس المصدر؛ بظنه يسأنا أنه .

FRUS., Diplomatic Papers. 1939, Aide Memoire dated 17 March 1939. : Vol.. IV Memo. of (٢) Conversation prepared by Mr Vernon L. Phelps of the Division of trade Agreements. Dated 17/3/1939, PP. 489-490.

(٣) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد المائة ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ٩ .

النصف الأول من الثلاثينيات وبالتالي إنخفضت واردات مصر من السيارات الأمريكية ، ولكن في النصف الثاني من الثلاثينيات سرعان ما استعادت واردات السيارات وضعها السابق وزاد الإقبال عليها وخاصة السيارات الأمريكية التي تميزت بانخفاض أثمانها وجودة صناعتها ومتانتها وسهولة قيادتها وملائمتها لمختلف الطرق المصرية سواء الصحراوية منها أو الزراعية ، كذلك زادت بالتبعية واردات مصر من أمريكا من قطع غيار السيارات وإطاراتها التي افتقدت مصر صناعتها في ذلك الوقت^(١) .

وقد احتلت زيوت التشحيم المرتبة الثانية بعد السيارات في قائمة الواردات المصرية من أمريكا حتى نهاية العشرينات ، لكنها أخذت تتراجع في الثلاثينيات بعد أن احتلت الأجهزة الكهربائية بمختلف أنواعها مكانها مع نهاية الثلاثينيات ، وإلى جانب واردات السيارات وزيوت التشحيم والأجهزة الكهربائية ، استوردت مصر أيضاً من أمريكا بعض السلع كالأسمدة والأدوية والعقاقير الطبية والمنتجات الكيماوية والتبغ والسجاير وإن كانت بكميات وقيم ضئيلة^(٢) .

والجدول التالي يوضح أهم الواردات المصرية من أمريكا وقيمتها في بعض سنوات العشرينيات والثلاثينيات :

جدول رقم (٥) (بالآلاف الجنيهات المصرية)

١٩٣٨	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	السلعة
٧٢٧	١٧	٢٢٦	٣٩٩	٥٤٧	٥٩١	سيارات الركوب والفل ومباكها
٩٥	٨١	٩٨	١٢٩.٥	١٦٣	٣١٤	زيوت التشحيم
٣.٩.٥	-	١٤٩	٢.٠.٥	٩٣	٧٠	آلات وأجهزة كهربائية
١٦٨	٥٦.٥	٦٢	٢	٧	-	أسمدة
٥٦	٢١	٢٤	٢٨	٣٥	٣٠	أدوية وعقاقير طبية ومنتجات كيماوية
٩٠	٤٢	٣١	٢٦	١٥	٨	تبغ وسجاير

المصدر : وثائق وزارة الخارجية : محافظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٢٨ ج٢ ، بحث بخصوص ميزان مصر الحسابي ، بتاريخ ١٩٥٠ .

(١) أحمد الشربيني السيد : المرجع السابق ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محافظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٢٨ ج٢ ، بحث بخصوص ميزان مصر الحسابي مع

الولايات المتحدة ، إعداد الدكتور عبد المنعم القيسوني بتاريخ ١٩٥٠ .

من الجدول رقم (٥) يتبين أن واردات مصر من أمريكا من السيارات بأنواعها وهياكلها بعد أن كانت تبلغ عام ١٩٢٨ ما قيمته ٥٩١.٠٠٠ جنيه إذا بها تهبط في أوائل الثلاثينيات لتصل إلى أقل قيمة لها عام ١٩٣٢ عما كانت عليه عام ١٩٢٨ بما قيمته ٤٨٤.٠٠٠ جنيه أي بنسبة ٨١.٩٪، ولكنها سرعان ما ارتفعت قيمتها في نهاية الثلاثينيات لتسجل قيمة تجاوزت ما كانت عليه عام ١٩٢٨ بـ ١٣٦.٠٠٠ جنيه أي بنسبة ٢٣.١٪. أما بالنسبة لواردات مصر من زيوت التشحيم الأمريكية فبعد أن كانت تلي السيارات في الأهمية في أواخر العشرينات، إذ بلغت قيمتها عام ١٩٢٨ - ٣١٤.٠٠٠ جنيه إذا بها تهبط هبوطاً كبيراً في الثلاثينيات حتى سجلت أقل قيمة لها عام ١٩٣٢ حيث انخفضت قيمتها عما كانت عليه عام ١٩٢٨ بـ ٢٣٣.٠٠٠ جنيه أي بنسبة ٧٤.٤٪، وإن كانت قد ارتفعت قيمتها بعض الشيء في نهاية الثلاثينيات عما كانت عليه عام ١٩٣٢، إلا أنها ظلت أقل بكثير مما كانت عليه عام ١٩٢٨.

وفيما يتعلق بواردات مصر من أمريكا من الآلات والأجهزة الكهربائية فبعد أن كانت تأتي في المرتبة التالية لزيوت التشحيم في عام ١٩٢٨ إذ بلغت قيمتها ٧٠.٠٠٠ جنيه إذا بها ترتفع في الثلاثينيات لتبلغ أعلى قيمة لها عام ١٩٣٨ بزيادة قيمتها ٢٣٩٥.٠٠٠ جنيه عن عام ١٩٢٨ بنسبة ٣٤٢.١٪، وبذا احتلت المكانة التي كانت تشغلها واردات مصر من زيوت التشحيم في عام ١٩٢٨. هذا عن أهم السلع التي استوردتها مصر من أمريكا، أما باقي السلع الواردة بالجدول فقد جاءت بقيم ضئيلة وان شكلت مجتمعة جزءاً لا بأس به من قيمة إجمالي الواردات المصرية من أمريكا.

المجال الاستثماري:

وكما جاءت العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا ضئيلة في القرن التاسع عشر فقد جاءت الاستثمارات الأمريكية في مصر محدودة كذلك، على الرغم من فتح أبوابها على مصراعها أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية منذ تسعينات القرن التاسع عشر حيث لم تتجاوز ٤٥٠.٠٠٠ دولاراً من إجمالي الاستثمارات الأجنبية^(١).

وقد تركزت رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في مصر في أفرع ثلاث شركات إلى جانب الوكلاء المحليين الذين كانوا يعملون لصالح بعض الشركات الأمريكية، وكان فرع شركة سوكوني فاكوم للبتترول Socony Vacuum Oil Co من أهم تلك الأفرع الثلاث. فقد بدأ عمله عام ١٨٩٨

(١) لينوار تشامبرز رايت: المرجع السابق، ص ١٤ - ١٥.

واستكملت تجهيزاته لبيع منتجات البترول ابتداءً من عام ١٩٠٧ ، أما ثاني تلك الأفرع لشركة سنجر للخياطة Singer Sewing Machine Company والذي كان يعد مركزها الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط لبيع ماكينات الخياطة في مصر والسودان والعراق وغيرها ، أما ثالث هذه الأفرع فكان لشركة ميلاخرينو لصناعة السجائر Melachrino and Cigarette Manufactures of N.Y. and Cairo والذي كان يقوم بانتاج وبيع السجائر في مصر^(١) .

هذا عن حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر ، ولكن لا يمكن إغفال نوع آخر من الاستثمار وإن كان غير مباشر والذي تمثل في نفقات الإرساليات التبشيرية الأمريكية وما أنفقته علي إنشاء مدارس ومستشفيات ومؤسسات خيرية ، كذا نفقات البعثات الاستكشافية الأثرية علي عمليات التنقيب والأجور ، بجانب ما أنفقه السياح الأمريكيون في مصر ، كل هذا لعب دورا هاما عاد بالفائدة علي المجتمع المصري بطريق مباشر .

وقد ظلت الاستثمارات الأمريكية في مصر في فترة ما بين الحربين العالميتين تنسم بالضآلة - إلى حد كبير - إذا ما قورنتُ بالاستثمارات الأجنبية الأخرى في مصر وخاصة البريطانية منها التي مثلت غالبية الاستثمارات الأجنبية في مصر في ذات الفترة والتي قُدِّرَ إجماليها في منتصف الثلاثينيات بما يقرب من ٣١,٩ مليون جنيهاً مصرياً^(٢) . في حين بلغ إجمالي الاستثمارات الأمريكية حتى نهاية عام ١٩٣٨ ما يقرب من ١٤ مليون دولاراً^(٣) . تركزت في معظمها في رؤوس أموال أفرع شركات أمريكية - مراكزها الرئيسية بأمريكا - تركزت بالاسكندرية والقاهرة . وشارت من خلالها أعمالها عن طريق مكاتب لها إنتشرت في مختلف أنحاء القطر المصري وتعدته إلى دول أخرى بالشرق الأوسط^(٤) .

ومن أهم أفرع الشركات الأمريكية التي كانت تعمل في مصر في الفترة السابقة للحرب

(١) نفس المؤلف : نفس المرجع ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٢) مرفت صبحي غالي : المرجع السابق ، ص ص ١٥ ، ١٦ .

(*) مع مراعاة أن سعر صرف الدولار الأمريكي كان في عام ١٩٤٨ تقدر قيمته بـ ٢٤.٢ قرشا ، ولما كان من المتعذر معرفة القيمة الحقيقية لسعر صرف الدولار الأمريكي في الثلاثينيات فمن المرجح أنه كان يدور حول هذه القيمة إن لم يكن أقل . وعلي هذا تقدر قيمة الـ ١٤ مليون دولار أمريكي المستثمره في مصر حتى عام ١٩٣٨ بما يعادل ٣.٤ مليون جنيهاً مصرياً ، يمكن الرجوع الي : محمد محمد سعد بدر : " أسواق وأسعار الصرف الأجنبي في ضوء التطورات الحديثة للنظام النقدي العالمي مع دراسة خاصة عن الجنيه المصري ، رسالة ماجستير ، غير منشورة مقدمة إلى كلية التجارة جامعة عين شمس ، عام ١٩٨١ ، ص ١٠٦ .

الناعية الأولى واستثمرت كذلك في فترة ما بين الحربين العالميتين ، أفرع لشركات سوكونى ، فاكوم لسترول وسنجر لماكينات الخياطة وكوداك Kodak ، وتعد شركة سوكونى فاكوم من أهم الشركات الأمريكية العاملة في مصر - كما سبق ذكره - والتي أشرف مكتبها الرئيسى بالقاهرة على أعمالها فى السودان وسوريا وفلسطين والأردن بجانب مصر . كذلك شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين تأسيس أفرع لشركات أمريكية بمصر كشركتي جنرال موتورز General Motors وفورد للسيارات Ford اللتين حرصتا علي ترويج تجارة السيارات الأمريكية وقطع غيارها بالسوق المصرية، كما انشئت أيضا بمصر أفرع لشركات النيل للخليج Nile Ginning Co ، وريجنجتون للألات الكاتبة Remington typewriter وأمريكان إكسبرس The American Express Co^(١١) . ومن الملاحظ أن غالبية الشركات الأمريكية التي عملت في مصر في تلك الفترة كانت أفرع شركات تجارية مراكزها الرئيسية بأمريكا ، تسفى لترويج المنتجات الأمريكية بالسوق المصرية .

وإذا كانت الاستثمارات الأمريكية فى مصر قد تركزت فى معظمها فى أفرع شركات أمريكية مراكزها الرئيسية بأمريكا فإن هذا يُعزى لكشافة استثمارات دول غرب أوربا فى مصر وفي مقدمتها بريطانيا التي كان المصريون يفضلونها عن غيرها من الاستثمارات ، وبخاصة فى المشروعات العامة، وهذا ما تجلّى عندما استبعدت الحكومة المصرية فى أوائل الثلاثينيات جميع العطاءات غير المقدمة من بريطانيا فى مشروعات تعليية خزان أسوان ، وهذا ما جعل المستثمرون الأمريكيون يتقدمون باحتجاج لوزير أمريكا المفوض بالقاهرة، الذي اتصل بدوره بوزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن لرفع الأمر إليها ، وبعد عدة مشاورات بين مسئولى تلك الوزارة والوزير اقتنع الطرفان بعدم جدوى اعتراض الحكومة الأمريكية علي موقف مصر ، باعتبار أنها تعد مجالا تقليديا للاستثمارات البريطانية^(١٢) .

مجال الاستعانة بالخبرات الأمريكية :

كذلك مثلت استعانة مصر بخبرات خبراء أمريكيين فى بعض قطاعات الاقتصاد المصرى وخاصة قطاعى الزراعة والرى ، إحدى روابط العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية فى فترة ما بين الحربين العالميتين .

Ibid

(١١)

Wilmington, Martin W. : The Middle East Supply Center, edited by Laurance Evans. Albany State University of New York, 1971, p. 56, De - Novo John . A :Op.cit.. p. 379.

ففي مجال الزراعة - على سبيل المثال - استفادت الحكومة المصرية بخبرة روبرت هـ فوربس Robert H. Forbes - المدير السابق بمركز البحوث الزراعية بمنطقة الأريزونا - كإخصائي زراعي بالجمعية الزراعية السلطانية بمصر منذ عام ١٩١٨ ، ولعدة سنوات ظل يقوم خلالها بإجراء الدراسات الخاصة بمشاكل إنتاج القطن والري . وفي ١٩٢٥ سعت وزارة الزراعة المصرية للاستعانة بخبرته بالاشتراك مع أحد الخبراء الاقتصاديين في علم النبات للعمل بقسم تنمية النباتات بالوزارة ، وكذلك أجرت الحكومة المصرية عام ١٩٢٩ مفاوضات مع الدكتور وستبروك -Dr. Westbrook- الخبير الزراعي الأمريكي - للاستعانة بخبرته في الإشراف علي زراعة الدخان في مصر ، وفي مجال الري إستفادت الحكومة المصرية بالخبيرة الأمريكية ممثلة في الاستعانة بمستر كوبر Mr. Cooper عام ١٩٢٨ ، بالاشتراك مع لجنة ثلاثية من خبراء أجانب آخرين لدراسة المشروع المقترح لتعليبة خزان أسوان وإبداء النصيحة للحكومة المصرية في هذا الشأن . وخلاف مجالى الزراعة والري ، قامت عدة محاولات من جانب الحكومة المصرية للاستفادة بالخبرات الأمريكية في مجالات أخرى منها محاولة وزارة الخارجية المصرية في عام ١٩٢٥ البحث عن مهندس أمريكي يعين كرئيس لكلية الهندسة الملكية ، كما قامت تلك الوزارة عام ١٩٢٦ بمحاولة غير ناجحة لتعيين خبير أمريكي في علم المحيطات للاستفادة بخبرته في مصلحة مصايد الأسماك المصرية^(١) .

وإن كانت أمريكا قد إهتمت بتنمية علاقاتها الاقتصادية مع مصر في فترة ما بين الحربين العالميتين وخاصة في المجال التجارى ، فقد جاء هذا في ضوء الإطار العام للعلاقات المصرية الأمريكية في تلك الفترة، ولقد رسمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، إطار العلاقات بينها وبين مصر حيث ظلت طوال تلك الفترة وحتى السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية تعتبر تلك المنطقة منطقة نفوذ أوروبي بالدرجة الأولى ومن هنا كانت تسلم باعتبار مصر منطقة نفوذ بريطاني . من هذا المنطلق سعت لكسب مصالح اقتصادية وتنشيط الروابط الثقافية مع مصر دون تحمل أية مسئوليات تجاهها أو التدخل في شئونها الداخلية أو مساندة في حل المسألة المصرية^(٢) . فبينما كانت أمريكا تعمل لكسب مصالح أكثر في مصر في

De- Novo. John A. : Op. cit., pp. 377- 378

(١)

(٢) روف عباس حامد : أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية ، بحث منشور في السياسة الأمريكية والعرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢) ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥ أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والشرق العربي ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص ص ٩١ - ٩٢ .

إطار سياستها - عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتحمل أية مسئوليات تجاهها - رفعت درجة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين . . فبعد أن كان بدرجة قنصلية منذ عام ١٨٣٢ رفع الي درجة مفوضية في عام ١٩٢٢ ، واستمر كذلك حتى عام ١٩٤٦ ، مما عكس زيادة إهتمام أمريكا لتنمية مصالحها في مصر^(١) .

وفي نفس الوقت الذي نما فيه شعور العداء المصري لبريطانيا - خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها - والمطالبة بالاستقلال وأمل المصريين في وقوف أمريكا إلى جانبهم استنادا إلى مبادئ الرئيس ولسن Wilson الأربعة عشر - وخاصة حق تقرير المصير - كانت سياسة أمريكا تتجه نحو عدم التدخل مع تأييدها بريطانيا وفرنسا في عدم تمثيل المصريين في مؤتمر الصلح في باريس Paris ومرافقتها علي إعلان الحماية البريطانية على مصر ، وكان ذلك مخيبا لآمال المصريين الذين يتطلعون إلى مسانبتها^(٢) . وظل هذا الموقف مستمرا حتى أيدت أمريكا مصر في مؤتمر مونترو Montreux عام ١٩٣٧ لإلغاء الامتيازات الأجنبية وشجعت مصر في إتباع سياسة الباب المفتوح بعد غياب الامتيازات الأجنبية ، إيمانا منها أن ذلك سيتيح لها الفرصة في الحصول علي مكاسب متساوية مع بريطانيا في مصر . ورغم كل هذه المساعي إلا أنه لم يتحقق لها إلا بعض المكاسب الاقتصادية . وظلت للأنشطة الثقافية الغلبة في العلاقات بين البلدين حتى نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين^(٣) .

★ ★ ★

ويتتبع مظاهر العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا في فترة ما بين الحربين العالميتين ، اتضح أن العلاقات بين البلدين في تلك الفترة ظلت محدودة بالرغم من نموها عن الفترة السابقة عليها ، ويرجع ذلك إلى سياسة أمريكا الرامية إلى كسب مصالح اقتصادية في مصر دون الاصطدام بالمصالح البريطانية ذات الوضع المتميز فيها ، واستمرت التجارة تشكل حجر الزاوية في تلك العلاقات ، إذ زادت الصادرات المصرية في العشرينات عن فترة ما قبل الحرب ولكن لكونها تركزت في بعض السلع ، فعندما فرضت عليها رسوما أمريكية إضافية مرتفعة ، ولم يكن لدى مصر سلعا

De- Novo, John A. : OP. cit., pp. 384

(١) عبد الروف أحمد عمرو : المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

De- Novo, John A. : Op. cit. pp. 366-367

(٢)

Aronson, Geoffrey : U.S. policy toward Egypt 1946-1956. from sideshow to center stage. Iyanc (٣) Rummer publishers Inc. Boulder Clorado 1986, P.4. Goodfried , Nathani Economic Development and regionalism, U.S. foreign Relations in the Middle East. 1942, Journal of contemporary History, London, Vol. 22, 1987, p. 482. .

بديلة تتمكن من تصديرها لأمريكا لتوازن بها السلع التي فرضت عليها الرسوم ، تراجعت تلك الصادرات في الثلاثينات إلى حد كبير أما الواردات المصرية من أمريكا فقد زادت في فترة غياب المنافسة الأجنبية من السوق المصرية إبان الحرب العالمية الأولى ، ولما عادت هذه المنافسة تراجعت بعض الشيء وإن كانت أمريكا قد حاولت العمل على زيادة سلعها في تلك السوق ، وقد تحقق لها بعض الفوائد مع نهاية الثلاثينات .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأمريكية فإن شعور المستثمرين الأمريكيين بتفوق الاستثمارات البريطانية في مصر - التي كانت لها الغلبة في بعض الأنشطة الاقتصادية المصرية - التي يساندها وضع بريطانيا المتميز في الوقت الذي افتقدوا هم فيه مساندة قوية من حكومتهم ، كل هذا جعلهم لا يقبلون على تكوين شركات رئيسية في مصر ، بل اكتفوا بممارسة أعمالهم عن طريق أفرع لشركاتهم القائمة في أمريكا ، وإن كانت تلك الاستثمارات الأمريكية قد عادت ببعض الفوائد على الاقتصاد المصري ، إلا أنها لم تسهم إلى حد كبير في تنمية الصناعة المصرية الناشئة في ذلك الوقت ، إذ أن معظم رؤوس الأموال الأمريكية الموظفة في مصر كانت تعمل في الترويج لبيع منتجات تامة الصنع في أمريكا أو مجرد مجمعه في مصر .

كما استفادت مصر على نطاق ضيق من بعض الخبرات الأمريكية في عدة مجالات اقتصادية وبخاصة في مصر ، في حين أنها لم تتمكن من الاستفادة بخبرات أمريكية أكثر في مجالات اقتصادية أخرى ، وربما يرجع ذلك لتفضيل الخبرات الإنجليزية عليها ، غير أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا اتخذت أبعادا جديدة وتطورت تطورا ملحوظا منذ الحرب العالمية الثانية على نحو ما سيبري في الفصول التالية .